

أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



الصومال

بين التدخلات الدولية والتوترات الداخلية



وحدة الدراسات والأبحاث



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

مقدمة

تمثل مسألة الدولة وانهارها أبرز مشكلة على الساحة السياسية في الصومال، وهي الأزمة التي أطلت بجوانبها على الواقع الصومالي وتجسدت في كل نواحيه، فالدولة في الصومال يمكن وصفها فعلياً بـ(الدولة الفاشلة) (failure state). وتعد هذه الأزمة أزمة متجذرة منذ عقود، ومتعددة الجوانب، لا يمكن عزو أسبابها إلى سبب واحد وإنما إلى أسباب مركبة ومتضافرة؛ ما بين محلية وأخرى إقليمية ودولية.

في الصومال تتقاطع خطوط الإسلاميين مع النزاعات القبائلية، مع الطمع الخارجي، مع التدخل الإقليمي والدولي، مع التخلف والاستبداد، لتنتج حالة بائسة لدولة مهترئة وممزقة خارجة عن التصنيف الدولي فيما يخص التعليم والصحة والشفافية والنزاهة والحكم الرشيد. هذه الورقة ترصد إطاراً عاماً للصراعات التي تعانيها الدولة الصومالية، فتشير في البداية إلى الواقع الديمغرافي والتاريخي للصومال، والعوامل التي أدت إلى تفتت (الصومال الكبرى) - وأهمها العامل الاستعماري - تلك البلد التي كانت شاسعة فصارت مقسمة الأطراف كل جزء على حدة، وبقي مركزها أشد تفتتاً.

ثم تناقش وضع القبيلة في الصومال، وتبحث كذلك دور الحركات الإسلامية في الصومال، وتأثيرها في الصراعات التي اندلعت بعد سقوط الدولة المركزية عام 1991، ثم تتطرق لوضع الصومال في هذه الفترة، والأزمات التي تواجهها الحكومة الحالية داخلياً وإقليمياً ودولياً في محاولتها لاستعادة الدولة الصومالية.

أولاً: التطور التاريخي للصومال

سرد أهم المراحل التاريخية الحديثة للصومال يستوجب استحضار مصطلح الصومال الكبير أو الموسع؛ لأن انتشار الشعب الصومالي لا يقتصر على حدود جمهورية الصومال الآن، بل يشمل أجزاء من القرن الإفريقي بأكمله؛ فيمتد من منتصف جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا، كما يمتد داخل حدود إثيوبيا، ويبلغ عدد الصوماليين في إثيوبيا نحو المليونين، وفي كينيا نحو 400 ألف¹.

¹ محمد عبد الغني سعودي، إفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008،

انطلاقاً من ذلك يمكن القول إن الصومال عانت من تجربة استعمارية بالغة القسوة، وذلك لكونها خضعت لاستعمار ثلاث قوى؛ متمثلة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى سيطرة إثيوبيا على إقليم (الأوغادين)، ومن ثم فقد ظل الصومال الكبير في التاريخ الحديث (طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر) مسرحاً للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

وقد شهدت المرحلة الممتدة ما بين عامي 1880 - 1900 نشاطاً هائلاً للاستعمار الأوروبي والإثيوبي في إقليم الصومال الكبير والقارة الإفريقية ككل، في حين كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في المرحلة التي سبقت هذا التاريخ تتمتع بالسيطرة غير المباشرة على العديد من المناطق في الصومال، ولذلك لم تكن لديها أي حاجة إلى الإعلان عن الضم الرسمي لتلك المناطق إلى مستعمراتها، ما دام أنها تتمتع فعلياً بكل الامتيازات. وما دفع الدول الأوروبية إلى التحول فعلياً عن نظام السيطرة غير المباشرة إلى سياسة السيطرة الرسمية يتمثل في عاملين مترابطين؛ العامل الأول: اشتعال النزعات التوسعية من جانب عدد من الدول الاستعمارية، وبالذات بلجيكا والبرتغال وفرنسا، والثاني يتمثل في مقررات مؤتمر برلين 1884 - 1885، التي أرست قواعد احتلال الأراضي الإفريقية².

بعد مؤتمر برلين، الذي عقد عام 1884، وتقاسم القوى الاستعمارية القارة الإفريقية، كانت منطقة شرق إفريقيا من نصيب البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين، وبالنظر إلى هذا التاريخ الاستعماري للمنطقة في القرن التاسع عشر نجد أن ما يُعرف بالصومال الكبير (كل الأراضي المتصلة التي يسكنها صوماليون) وقع ضحية هذا التقسيم؛ فجزئ إلى خمس مناطق، وهي: إقليم الصومال الغربي الذي أُلقب بإثيوبيا، والمعروف بأوغادين، على دفتين؛ وإقليم المقاطعة الحدودية الشمالية الملحق بكينيا؛ وإقليم الصومال الإيطالي؛ وإقليم أرض الصومال البريطاني؛ إضافة إلى الصومال الفرنسي، المعروف حالياً بجيبوتي. وترمز النجمة الخماسية البيضاء التي تتوسط العلم الصومالي، ذا اللون الأزرق الفاتح، إلى الأجزاء الخمسة للصومال الكبير³.

² آدم شيخ حسن، الصراع السياسي في الصومال: الاستعمار والبعث التاريخي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 17 ديسمبر/كانون الأول 2018. <https://goo.gl/sP3f95>

³ عبد الرحمن محمود علي عيسى، الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016، ص 3.

استكملت حلقات عملية تقسيم أراضي (الصومال الكبير) رسمياً عام 1897، عندما جرى توزيعها بين الدول الأربع (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإثيوبيا)، وتجسدت هذه الأوضاع الاستعمارية من خلال سلسلة من الاتفاقيات، فقد وقّعت المعاهدة البريطانية الإثيوبية في 1897 لرسم حدود الجانبين، اقتصر بموجبها النفوذ البريطاني على ما كان يعرف بالصومال البريطاني، ثم وقّعت عام 1908 المعاهدة الإيطالية الإثيوبية، التي رسمت خط الحدود بين الصومال الإيطالي والأوغادين، أما الصومال الكيني فقد استقطع هذا الجزء من الصومال الكبير في إطار مقايضة بين بريطانيا وإيطاليا سنة 1925.⁴

أقرت الأمم المتحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1949، باستقلال (صوماليا)، أو ما عرف بـ(الصومال الجنوبي)، بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على شروط اتفاقية الوصاية، على أن تتولى إيطاليا إدارة البلاد، وتأهيل سكانه للاستقلال بعد تلك الفترة، وكان هذا حدثاً في تاريخ الأمم المتحدة، ارتبط بتحديد تاريخ مسبق للاستقلال تلتزم به الدولة التي تدير الإقليم.⁵

ثم توّحد الصومال الإيطالي والبريطاني وكوّنا جمهورية الصومال عام 1960، وبعد 9 سنوات من الاستقلال حدث انقلاب عسكري.

دار الصومال في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، غير أن دخوله في حرب مع إثيوبيا أدّى إلى فقدان حليفه الاستراتيجي، الذي وقف بجوار إثيوبيا. وبعد سقوط نظام زياد (سياد) بري، ودخول الصومال في متاهات الحرب الأهلية والإرهاب والقرصنة، نظّمت كلٌّ من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومصر سلسلة مؤتمرات مصالحة للفرقاء الصوماليين، لم يصدر عن معظمها نتائج حاسمة وملموسة، وفي خطوة باعدت بين الصومال وعمقه العربي والثقافي تبنّى نظام محمد سياد بري كتابة اللغة الصومالية (الأبجدية) بالحرف اللاتيني، علماً أن الأبجدية العربية كانت في تناقض شديد مع الأبجدية اللاتينية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1972؛ عندما قرّر النظام العسكري أن تكون الأبجدية اللاتينية هي الأبجدية الرسمية الوحيدة المعتمدة لكتابة اللغة الصومالية.

⁴ آدم شيخ حسن، الصراع السياسي في الصومال: الاستعمار والبعث التاريخي، مصدر سبق ذكره.

⁵ محمد عبد الغني سعودي، إفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مصدر سبق ذكره.

والغريب أن البريطانيين والإيطاليين لم يفرضوا استعمال الأبجدية اللاتينية إبان استعمار كل منهما لجزء من الصومال حتى الاستقلال عام 1960، ولم يستطع أيٌّ من الحكومات الصومالية بعد الاستقلال اتخاذ قرار رسمي بهذا الشأن بالطرق الديمقراطية؛ وذلك لتضارب الآراء والمواقف والمصالح، ولكنَّ النظامَّ العسكري بقيادة محمد سياد بري وضع ضمن برامجه بنداً يتعلق بحسم أمر الأبجدية؛ سعيًا منه لترسيخ هوية صومالية ثورية، ولكنَّ ذات النظام قرَّر انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية عام 1974، ليصبح الصومال الدولة العربية الوحيدة التي لا تتطوق باللغة العربية بصفتها اللغة الأولى، ولا تستعمل الأبجدية العربية رسمياً في كتاباتها، في خطوة تعكس مدى تخبط النظام العسكري في سياسته الخارجية⁶.

ظهرت المقاومة ضد نظام محمد سياد بري في ثمانينيات القرن العشرين، ثم تمكنت جماعات المعارضة المسلحة من الإطاحة بحكمه عام 1991، وبدأت الجماعات المسلحة تتنافس على النفوذ في ظل غياب السلطة وانتشار الفوضى التي أعقبت الانقلاب، ورغم دخول المراقبين الدوليين للأمم المتحدة إلى الصومال عام 1992، ثم دخول قوات حفظ السلام الدولية بعدها، فإن كل ذلك لم يؤدِّ إلى إيقاف الحروب الأهلية بين الجماعات الصومالية.

وفي ظل غياب الحكومة المركزية أصبحت الصومال دولة مفككة وفاشلة، وقد انسحبت القوات الخاصة بالأمم المتحدة عام 1995، وذلك بعد معاناتها من خسائر فادحة على الأراضي الصومالية، ومن ثم عاد حكم اتحاد المحاكم الإسلامية في معظم المناطق. وفي عام 2000 أُسست الحكومة الانتقالية الأولى، وفي عام 2004 أُسست الحكومة الانتقالية الثانية، وفي عام 2005 عاد الصراع مجدداً بين القبائل الصومالية⁷.

ثانياً: الفاعلون الأساسيون في الصراع الصومالي

تتمثل أهم القوى المؤثرة في المشهد السياسي الصومالي في القبيلة والحركات الإسلامية، فهذا الثنائي كان له دور أساسي في كل التطورات التي عرفها البلد، وأسهم في حسم الصراعات

⁶ عبد الرحمن محمود علي عيسى، الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

⁷ رانيا نادي محمد حسين، الفساد السياسي وتأثيره على المؤسسات العامة في الصومال، المركز العربي للبحوث والدراسات، (16 ديسمبر/كانون الأول 2018)، تاريخ زيارة الرابط 18 ديسمبر/كانون الأول 2018. <http://www.acrseg.org>

على السلطة فيه.

1- القبائل بالصومال

الصومال هي (دولة قبيلة) بامتياز، دولة قبيلة في ماضيها وحاضرها، ويحاول البعض جعل القبيلة هي مستقبل الدولة الصومالية الدائم، في حين يحاول آخرون أن يأخذ الصومال خطوة للإمام بأن يزيح القبيلة خطوتين للخلف، أو على الأقل أن تحوي الدولة القبيلة والعشيرة، حتى يكون الولاء للدولة مقدماً على القبيلة لا العكس.

لقد مثلت الحالة القبائلية في الصومال عنصراً مهماً في تشكيل الهوية الصومالية، وترسيخ مجموعة من القيم الإيجابية، لكنها في ذات الوقت كانت عامل تفجير كبيراً، لأن أغلب الصراعات التي تفجرت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة اندلعت بالأساس على أرضية القبائلية ومن خلالها.

شكلت الحالة العشائرية ملمحاً مهماً داخل المجتمع الصومالي؛ ذلك أن العشيرة والقبيلة تمثل قلب المجتمع الصومالي، وطغيان حالة الانتماء للقبيلة والعشيرة يتجاوز الانتماء للدولة، منذ نيل الاستقلال الصومالي حتى انهيار الدولة في بداية التسعينيات. وقد تجلى عنف الإسهام القبلي والعشائري من الناحية السياسية والعسكرية في الصومال بسبب ما تعرضت له البلاد خلال حكم سياد بري من احتقان وانسداد عام، أدى إلى ظهور حركات عشائرية مسلحة، ومحاولات لقلب نظام الحكم، إحداها كانت محاولة فاشلة قادها ضباط من عشيرة (الماجرتين) عام 1978 حيث أسست (الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال)، ثم تكونت (الحركة الوطنية الصومالية) على أيدي المنفيين من قبيلة (إسحاق)، وليشهد عام 1990 وقوع أجزاء من الصومال في أيدي حركات التمرد العشائرية، ثم سقوط النظام، ودخول العشائر في صراع على السلطة، كان من أهم نتائجه انشطار العاصمة مقديشو إلى جبهتين بعد سقوط أكثر من 14 ألف قتيل في ساحاتها⁸.

عندما حاصرت القبائل الصومالية المنتفضة على الحكم العاصمة مقديشو عام 1990 قال الرئيس الصومالي، آنذاك، الجنرال محمد سياد بري، أمام مجموعة من قبيلته مريحان

⁸ محسن حسن، النزاع العشائري في الصومال.. المنطلقات والمآلات رؤية مستقبلية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2018، ص 67.

في مقره الرئاسي (فيلا صوماليا) وسط المدينة: «عندما تسلمت مقديشو في 1969 لم يكن فيها طريق معبد واحد، ومبانيها كانت تُعد على أصابع الكف الواحدة... لن أغادرها إلا كما تسلمتها».

لم يستطع سياد بري تنفيذ تهديده كلياً، قبل فراره من (فيلا صوماليا) في 26 يناير/كانون الثاني 1991، لكن القبائل المسلحة المناوئة له تولت تنفيذ بقية التهديد عندما بدأت نزاعاً على السلطة في ما بينها تحول إلى حرب أتت على ما تبقى من المدينة، وتوسعت خارجها لتشمل الصومال كله.

لجأ سياد بري بعد فراره من مقديشو إلى مسقط رأسه في بلدة غربهاري جنوب الصومال، ثم إلى العاصمة الكينية نيروبي، حيث استقر قرابة أربعة أشهر غادر بعدها إلى أبوجا العاصمة السياسية لنيجيريا حيث توفي بعد عام⁹.

واصلت القبائل الصومالية حربها ونزاعها على السلطة، وصار لكل من فروعها الرئيسية فصائل مسلحة أطلقت عليها أسماء عدة: جبهة، وحركة، وتحالف، وحزب، واتحاد - للإنقاذ أو للمقاومة، وغير ذلك، ولا ريب أن كلمتي (الوطن أو الوطنية) كانتا تلصقان بتلك التسميات، في حين أنها كانت كلها تجمعات قبلية لم تخرج قط من دائرة القبيلة التي تنتمي إليها والمتوقعة داخلها. وكان حل النزاع يتطلب وفقاً يضمن تقاسم السلطة، لكنهم لم ينجحوا في الاتفاق، فحاول كل منهم القضاء على الآخر ليسيّطروا على البلد. لكن الصومال كانت أكبر من كل منهم على حدة، وقبائلها وفروعها كثيرة تتجاوز المئة، فكان فصيلٌ ما يكبر ويقوى بعض الوقت قبل أن يضمم ليقوى غيره¹⁰.

تدخل المجتمع الدولي، فأرسل قرابة 33 ألفاً من قواته لإنهاء الحرب ووقف المجاعة التي راح ضحيتها نحو 400 ألف صومالي، لكن القبيلة الصومالية هزمت حتى المجتمع الدولي، فحملت قواته عتادها ورحلت عنه في 1995، فواصلت القبائل لعبة الحرب. وفي فترات استراحة المحاربين كان قادتها يحاولون الحوار خارج بلدهم، فوقعوا أكثر من 13 اتفاقاً

⁹ يوسف خازم، عشر سنين من حرب العشائر في الصومال.. من سياد بري إلى صلاب حسن: هل انتهت الحروب القبلية فعلاً؟، الحياة اللندنية، (8 يناير/كانون الثاني 2001)، تاريخ زيارة الرابط 14 ديسمبر/ كانون الأول 2018. <https://goo.gl/aFGZPT>

¹⁰ المصدر نفسه.

خرقوها كلها.

بالابتعاد عن تشريح الخريطة القبائلية في الصومال، ودورها في النزاع الدائر في الصومال، يجب الأخذ بالحسبان النقاط التالية حول مآلات النزاع العشائري في الصومال¹¹:

تطور صراع العشائر/ القبائل في الصومال لا يمكن تحميله على عاتق الحكومة الفيدرالية المركزية في مقديشو وحدها، وإنما يقع في جزء كبير منه على عاتق الولايات الإقليمية ورؤسائها المعنيين، مع ضرورة استعداد جميع الأطراف، وعلى رأسهم الحكومة المركزية ورؤساء الولايات الإقليمية والقبائل، لتقديم تنازلات من أجل المصلحة الوطنية العامة.

لدى الصومال خطة إصلاحية طموحة مستمر في تنفيذها، رغم الصعوبات والتحديات، وذلك منذ انتخاب الرئيس الحالي محمد عبد الله فرماجو، وهي خطة تضع إنهاء الصراع العشائري/ القبلي ضمن أولوياتها الناجزة.

ثمة انفراجات حادثة في علاقات الصومال الإقليمية، خاصة العلاقات مع إثيوبيا وإريتريا، وهو ما يتوقع معه حدوث انفراجات أكثر على المستوى الإقليمي، إلى جانب احتمالات كبيرة لتخفيف وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتقليص أسباب الصراع القبلي المحلي والإقليمي؛ بسبب الحراك التجاري والأمني والسياسي المشترك بين الصومال وإثيوبيا وإريتريا من جهة، وباقي دول القرن الإفريقي من جهة أخرى.

الأدوار السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الفاعلة من قبل القوى الكبرى في منطقة القرن الإفريقي والصومال لا يزال لها تأثير كبير في تحريك كثير من الأمور والاعتبارات على جميع المستويات، في الداخل المحلي الصومالي والمحيط الإقليمي فيما بين دول القرن الإفريقي، وخاصة فيما يتعلق بالأبعاد السياسية والاستراتيجية المرتبطة بالطيف القبلي والعشائري في هذه الدول مجتمعة.

2- الحركات الإسلامية في الصومال

تتصدر القوى والحركات الإسلامية واجهة المشهد الصومالي نتيجة لطبيعة المجتمع الصومالي المتدين المحافظ، وتشهد الخريطة الإسلامية الصومالية حالة من التنوع بل والتعقيد؛ بحيث يصعب في كثير من الأحيان إخضاع مكوناتها لمعايير ثابتة ونمطية من حيث التصنيف،

¹¹ محسن حسن، النزاع العشائري في الصومال، المنطلقات والمآلات.. رؤية مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 27-28.

سواء في منطلقاتها الفكرية والشرعية، أو منهجها في تغيير المجتمع، أو تصورهما لطبيعة الدولة، وكذلك في علاقتها بالقوى المختلفة معها بالداخل فضلاً عن الخارج الصومالي. إن الخريطة الإسلامية الصومالية هي فسيفساء تعكس كل ألوان الطيف الحركي والطرفي والدعوي الإسلامي، قلما تتكرر في بلد آخر، وتظل أهم معالم هذه الخريطة تنوعها وتقلب خطوطها تبعاً لتبدل علاقات الشراكة والتحالف والمواقف المتغيرة من الأحداث المتشابهة قترياً وإقليمياً ودولياً، فضلاً عن الأبعاد التنظيمية والفكرية والشرعية.

تطوّر ظهور الحركات الإسلامية في الصومال منذ اندلاع الحرب الأهلية مباشرة، وتزخر الساحة الصومالية بعدد كبير من الحركات الإسلامية متنوعة المشارب؛ من الصوفية مروراً بالسلفية العلمية حتى السلفية الجهادية، وأبرزها حركة المحاكم الإسلامية وحركة شباب المجاهدين، اللتان تعدان من أهم المجموعات الإسلامية التي اشتركت في الصراع الذي دار في الصومال بعد سقوط سياد بري.

أ) المحاكم الإسلامية

بدأت إرهابات تكوين تنظيم المحاكم الإسلامية عام 1991 بعد انهيار الدولة الصومالية وسقوط نظام محمد سياد بري، حيث عمت الفوضى وباتت الكلمة للقوة وأمرء الحرب والعصابات، بعدما تعرضت منشآت حكومية ومرافق أساسية بالعاصمة مقديشو للنهب والسلب والإتلاف. حينها اتفق عدد من العلماء برئاسة الشيخ محمد معلم حسن على ضرورة حماية تلك المنشآت والمرافق لأجل مصلحة الشعب الصومالي وسكان المدينة، فتأسست أول محكمة إسلامية وشكلت قوة عسكرية للدفاع عن تلك المنشآت. لكن قوات الجنرال محمد فارح عبيد أجهضت تلك التجربة، وواجهتها بالصواريخ دون استطاعتها إجهاض الفكرة، حيث نشأت محكمة ثانية في جنوب مقديشو وبأخطر أحياء المنطقة عام 1992، مدعومة بقوة عشائرية وفرت الحماية للمحكمة¹².

نتيجة سقوط الحكومة المركزية وانتشار أعمال العنف والنهب في أنحاء البلاد اهتمت الجماعات الإسلامية بحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، وحراسة المنشآت العامة، وقد تطورت هذه الأعمال وبرزت بشكل مؤسس ومنتشر في تجربة المحاكم الإسلامية التي نشطت

¹² اتحاد المحاكم الإسلامية، الجزيرة نت، (بدون تاريخ)، تاريخ زيارة الرابط 8 فبراير/ شباط 2019 : <http://soo.gd/jEc6>

عقب رحيل القوات الأمريكية والقوات الغربية الأخرى في جميع أنحاء الصومال سنة 1995. وتطورت هذه المحاكم لتصبح سلسلة من الإدارات واللجان المتعددة التي تنفذ مهام متنوعة تخدم- بصورة مباشرة أو غير مباشرة- الهدف منها؛ وهو تثبيت الأمن والاستقرار، والفصل بين المتخاصمين بالاحتكام إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، بالتعاون مع شيوخ القبائل، ولم تكن تنظيمياً حركياً بالمعنى التقليدي، بل ضمت داخل صفوفها أغلب القوى والفعاليات الدينية في الصومال؛ من سلفية، وصوفية، وإخوان، وجهاديين¹³.

عقب الحادي عشر من سبتمبر 2001 اشتدت الحملة الأمريكية على ما سُمي بـ(الإرهاب)، وركزت تقارير الاستخبارات الأمريكية على أن الصومال أصبح مرتعاً للإرهابيين والأنشطة غير القانونية التي تشكل تهديداً لأمن المنطقة، وأن عدداً من المسؤولين عن تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998 تلقوا مساعدة من «عناصر داخل الهيكل القبلي الصومالي المعقد». وفي سنة 2004 أسس اتحاد المحاكم الإسلامية من 12 محكمة شرعية كانت بالعاصمة والمناطق المحيطة بها، تحت قيادة موحدة.

أدى تطور الأحداث إلى تأسيس التحالف الذي سمي بـ(تحالف إرساء السلم ومكافحة الإرهاب) في فبراير/شباط 2006، وقد شمل عدداً من أمراء الحرب كانوا وزراء في الحكومة الانتقالية، متهمين المحاكم بالسعي لإقامة حكم إسلامي متشدد على غرار نظام طالبان بأفغانستان، وبعد أربعة شهور من المعارك المستمرة، وهزيمة آخر زعيم حرب، سيطر اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة الصومالية مقديشو في مطلع شهر يوليو/تموز (2006)، وبسطت سلطانها على أغلب المدن في وسط الصومال وجنوبه بشكل فاق توقعاتها¹⁴.

في شهر يونيو/حزيران 2006 بدأت محاولات للمصالحة بين المحاكم والحكومة الانتقالية التي كانت متمركزة في بيداوة (250 كم غرب العاصمة)، ولكن المحاكم الإسلامية طالبت بجلاء القوات الإثيوبية، التي كانت تقدم دعماً للحكومة الصومالية، شرطاً لاستمرار حوار المصالحة، وانتهت ثلاث جولات من الحوار في الخرطوم بالفشل، وبدا وكأن المحاكم الإسلامية سوف تعصف بالحكومة الصومالية، وتُخضع كل الصومال لحكمها، وفي وجه هذا

¹³ محمد عمر أحمد، خريطة الحركات والقوى الإسلامية في الصومال، إسلام أون لاين، تاريخ زيارة الرابط 13

ديسمبر/كانون الأول 2018. <https://archive.islamonline.net/?p=125>

¹⁴ المصدر نفسه.

الاحتمال صعّدت إثيوبيا دعمها للحكومة الصومالية، وتصدت لحركة المحاكم الإسلامية بالعمل العسكري المباشر، وبمباركة من أمريكا التي لم تكن راغبة كما يبدو في غزو مباشر للصومال، فأوكلت ذلك إلى إثيوبيا بحجة محاربة (الإرهاب الإسلامي)، ومنعت إصدار قرار لمجلس الأمن يطالب إثيوبيا بالانسحاب من الصومال.

وفي 24 من ديسمبر/كانون الأول 2006 أدخلت إثيوبيا قواتها إلى عمق الصومال، واستولت على العاصمة في 28 من الشهر نفسه، وانسحب رجال المحاكم إلى الحدود الكينية، متوعدين بمواصلة جهادهم ضد القوات الإثيوبية وفق استراتيجية الكر والفر.

وبعد تأسيس تحالف إعادة التحرير في أسمرة، في 14 سبتمبر/أيلول 2007، أصبحت المحاكم جزءاً من التحالف، ثم انقسمت إلى جناحين بعد حدوث انشقاقات داخل التحالف نفسه¹⁵.

ب) حركة شباب المجاهدين

أدت هزيمة المحاكم، وتحالفها مع المعارضة الصومالية في مؤتمر أسمرة، المنعقد في سبتمبر/أيلول 2007، إلى انشقاق حركة (شباب المجاهدين) عن المحاكم، متهمة إياها بالتحالف مع العلمانيين، والتخلي عن الجهاد في سبيل الله، وتعدّ أهم المجموعات الإسلامية الجهادية المعارضة التي شكلت- ولا تزال تشكل- أزمة للحكومة المركزية في مقديشو.

شُكلت حركة (شباب المجاهدين) تحديداً إثر عودة المقاتلين الصوماليين الذين شاركوا تنظيم القاعدة وحركة طالبان حربهما على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد عقدت قيادات هذه المجموعة اجتماعاً، رأوا فيه أهمية استعادة مسار الحراك الإسلامي الجهادي الذي بدأ بعد سقوط سياد بري في بداية التسعينيات، وأيضاً تأسيس تنظيم يرافع لأجل قضية الجهاد والدعوة، وشملت تلك المجموعة جهاديين سابقين في تنظيمات إسلامية صومالية حاولت في الماضي شن حروب جهادية، إلا أنها واجهت عراقيل عدة فتخلت عن عملياتها بمجملها¹⁶.

كثفت حركة الشباب مساعي التجنيد لها في 2007 بالاستناد إلى حوافز عدة؛ أهمها

¹⁵ المصدر نفسه.

¹⁶ سيث ج. جونز، وآندروم. ليبمان وناثيان تشاندر، استراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرد في الصومال، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 12

ازدياد الانشقاقات بين العشائر، وتنامي الأصوات المعارضة للقوات الإثيوبية، وتفاقم أعمال الفساد في الحكومة الاتحادية، وفي ظل انعدام وجود حكومة مركزية مسؤولة عن سنّ القوانين وفرض النظام، بدت (الشباب) قادرة على ملء ذلك الفراغ الحكومي، ومن هذا المنطلق عمدت الحركة إلى استغلال موجة فوران قومية بامتياز بين العامين 2007 و2008، حيث استقبل الصومال حشوداً من المقاتلين الإسلاميين الوافدين لمقاومة الاحتلال الإثيوبي. وعقب انسحاب القوات الإثيوبية في 2009 اتسع نطاق نفوذ حركة الشباب بصورة سريعة، لتُسيطر مدينة (بيدوا)، وهي العاصمة المؤقتة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وتسيطر على مناطق عدة في شمال مقديشو وغربها، كما استولت على مناطق تابعة لتنظيمات إسلامية صوفية شبه عسكرية، وشتت غارات محدودة على حدود كينيا. غير أن نفوذها الذي امتد من 2009 حتى 2011 تراجع بعد تدخل قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، الذي استهدف معاقل حركة الشباب في أنحاء مقديشو، لكن لم تنتهِ الحركة وما تزال حاضرة إلى اليوم، وظل لها معاقل تتطلق منها لضرب مصالح الحكومة بين الحين والآخر¹⁷.

3- دول الجوار

تمثل دول الجوار، بالخصوص إثيوبيا، فاعلاً مهماً للغاية في التأثير في المستقبل الصومالي، وقد استفادت كثيراً من الوضع المتأزم في الصومال منذ عقود، أول ذلك استغلال تصاعد أعمال الجماعات المسلحة في إثيوبيا للتدخل في الصومال وفرض جزء من إرادتها هناك، وثانيه أنها استغلت التفكك السياسي والاجتماعي في الصومال لترسيخ هيمنتها على إقليم (أوغادين)، الذي ضمته إليها في منتصف خمسينيات القرن العشرين.

4- التدخلات الدولية

وإلى جانب التدخلات الإقليمية من كينيا وإثيوبيا ثمة تدخلات من جانب تركيا والإمارات وإسرائيل وقطر، إلى جانب الولايات المتحدة بصفتها قوة عظمى؛ ما يزيد من تعقيد الوضع السياسي خاصة في ظل فشل القوى السياسية المختلفة في التوصل إلى تسوية سياسية منذ اندلاع الحرب الأهلية وإلى الآن¹⁸.

¹⁷ المصدر نفسه، ص 14- 21 (بتصرف بسيط).

¹⁸ أحمد أمين عبد العال، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي، (22 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 26 يناير/كانون الثاني 2019. <https://democraticac.com>

ثالثاً: الصومال المقسم والتنازع بين دول الجوار

جزء من الأزمات التي عظمت المشكلة الصومالية أنه في حالة توتر دائم مع جيرانه، بسبب عوامل مختلفة، أهمها أن الجيران الأفارقة لا يعتبرون الصوماليين أفارقة من الأساس، بل عرباً، إضافة إلى حاجز شكله الدين أيضاً، لكون الصومال بلداً مسلماً وسط تنوع مسيحي، لكن هذا ليس جذر المشكلة، إذ إن أصل الأزمة ارتبط بصعود الحركة الإسلامية السلفية الجهادية، وسيطرتها على أغلب أقاليم الصومال، وهو ما هدد دول الجوار، التي خشيت من وجود حكم إسلامي متطرف على رأس الدولة الصومالية، وهو ما سبب حالة من التوتر، انتهت لاحقاً بالتدخل الإثيوبي في الصومال.

العامل الثالث أن الصومال في الأصل كان دولة شاسعة المساحة، لكن مُزقت أرضها عدة مرات، واستولت على أجزاء منها دول مجاورة لها، ودخلت حكومات الصومال في حروب مع هذه الدول بسبب هذه الصراعات الحدودية، بل كانت كل حكومة تصل إلى إدارة الصومال تضع نصب أعينها استعادة الأقاليم المأخوذة من الصومال، والمتمثلة فيما يلي¹⁹:

- الصومال الفرنسي: ويقع على الشاطئ الغربي لباب المندب، وسمي بهذا الاسم في أثناء الاستعمار الفرنسي الذي كان جاثماً على هذا الجزء من الصومال منذ 1862، ولكنه منذ استقلاله عن فرنسا سنة 1977 أصبح يعرف باسم جمهورية جيبوتي.

على مدى عقود كانت الصومال وجيبوتي الحليفين الوثيقين الوحيديين في منطقة القرن الإفريقي، المنطقة المضطربة وغير المنسجمة سياسياً واقتصادياً، والتي لا تحكم علاقات بلدانها وحدة الهدف والمصير، وكانا ينسقان منذ مدة طويلة سياساتهما على كل المستويات ومجمل الأصعدة.

وفي المرحلة التي انهار فيها النظام بالصومال لم تأل جيبوتي جهداً لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد؛ بعد أن وجدت نفسها وحيدة وسط بلدان تكشر أنيابها لنهب ثرواتها، وتسعى إلى حشرها في الزاوية²⁰.

55367=de/?p

¹⁹ محمد الأمين وسيدي أحمد سالم، الصومال.. أقاليم مقسمة وأخرى ضائعة، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط 7 ديسمبر/كانون الأول 2018.

<https://bit.ly/1las0Ez>

²⁰ محمود نور علي، مستقبل العلاقة بين الصومال وجيبوتي بعد زيارة الرئيس فرماجو لإرتيريا، مركز مقديشو

وفور تولي فرماجو رئاسة الصومال توجّه، ومعه وزراء ومسؤولون أمنيون صوماليون، إلى جيبوتي لوضع رؤية مشتركة للتكامل بين البلدين في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والتنمية تقدّم نموذجاً فريداً من نوعه للتعاون الثنائي والعمل المشترك بين دول شرق إفريقيا، أعقب ذلك زيارة مهمة لرئيس الوزراء الصومالي، حسن علي خيري، إلى جيبوتي، التقى خلالها الرئيس إسماعيل عمر جيلي ورئيس وزرائه عبد القادر كامل محمد، وتفقّد خيري والوفد المرافق له مقار شركات ووزارات في العاصمة جيبوتي، لكن هذه العلاقة توترت قليلاً في الشهور الماضية بسبب زيارة فرماجو لإريتريا ودعوته إلى رفع العقوبات عنها، وهي زيارة شكلت صدمة وخيبة أمل لدى السلطات الجيبوتية التي عدت الخطوة دعماً لعدوها اللدود؛ إريتريا²¹.

- الصومال الغربي: عُرف في بعض الكتابات بإقليم الأوغادين حسب التسمية الاستعمارية، أو بالإقليم الخامس حسب التقسيم الإداري الإثيوبي، وقد ضمّ هذا الجزء إلى إثيوبيا منذ 1954. وتقطن هذا الإقليم قبائل صومالية، ويعد منشأ التوترات السياسية بين الحكومات الصومالية والإثيوبية المتعاقبة منذ استقلال الجمهورية الصومالية التي كانت تعمل على استعادته من إثيوبيا.

- الصومال الكيني: ويعرف أيضاً بإقليم أنفدي (NFD)، وهو اختصار لـ (Northern Frontier District) ومعناه (المحافظة الشمالية الحدودية)، وهي التسمية التي تطلقها عليه كينيا؛ الدولة التي تحتله. وهو الآن جزء من الأراضي الكينية، وقد ضمته كينيا إلى أراضيها منذ 1963 بعد اتفاق أروشا. وقبل استقلال كينيا عن التاج البريطاني، اتفقت الأحزاب الصومالية بإقليم جنوب غربي الصومال على إجراء استفتاء يحدد وضعه، فكانت نتيجته إعلان الانضمام إلى جمهورية الصومال، ولكن الحكومة الكينية ألغت الاستفتاء وأجبرتهم على البقاء جزءاً من كينيا.

حديثاً، ظهر النزاع الحدودي (خصوصاً على الحدود البحرية) بين البلدين إلى العلن وبشكل واضح ومتصاعد، عندما وقعت الحكومة الكينية في نيروبي، في 7 أبريل/نيسان 2009، مذكرة تفاهم مع الحكومة الصومالية الانتقالية آنذاك، إلا أن البرلمان المؤقت في ذلك الوقت

للبحوث والدراسات، (9 أغسطس/آب 2018)، تاريخ زيارة الرابط 4 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/NNjYa>

²¹ المصدر نفسه.

ألغى تلك الاتفاقية في جلسته المنعقدة في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وشدد في نفس الوقت على عدم أحقية المؤسسات والهيئات الدستورية بإعادة النظر في ترسيم الحدود البرية والبحرية والجوية للبلاد.

وهناك عدّة أسباب أدت إلى أن ينفجر هذا النزاع بين البلدين، أهمها الثروة السمكية والنفطية التي يعتقد أن المنطقة غنية بها، ومن ثم يسعى كلا الطرفين إلى الاستفادة من هذه الثروة لتنمية اقتصاده ولتطوير البنى التحتية في بلاده، وهو ما جعل كينيا تسارع أحاديًا إلى التعاقد مع شركات دولية لمسح المنطقة والتنقيب عن النفط فيها²².

في تقرير نشره مركز مقديشو للبحوث والدراسات تحدث عن أن النزاع قد تصاعد بين البلدين نتيجة لتحديد كينيا، عام 2012، ثمانية امتيازات بحرية- تقع سبعة منها في المنطقة البحرية المتنازع عليها- طرحتها للترخيص على الشركات الأجنبية، حيث سارعت شركات دولية إلى التعاقد مع كينيا، ومن ثمّ بدأت هذه الشركات عمليات البحث والتنقيب في المنطقة، وهو ما أثار حفيظة الصومال الذي دعا تلك الشركات إلى إيقاف عملياتها التنقيبية، فاستجابت الشركات لطلب الصومال وأوقفت عملياتها التنقيبية عدا شركة (إي إن آي) الإيطالية التي تجاهلت الدعوة وأصرّت على الاستمرار في عملياتها التنقيبية، وهو ما أدّى بالصومال إلى أن يتقدم بشكوى رسميّة ضد هذه الشركة إلى الحكومة الإيطالية، التي بدورها لم ترد على طلب الصومال²³.

رابعاً: نقاط القوة والضعف

يمتلك الصومال العديد من عناصر القوة التي تؤهله لتجاوز أزماته والمبادرة إلى أداء دور محوري في منطقة القرن الإفريقي، غير أنه في المقابل يعاني كثيراً من نقاط الضعف التي تحوّل دون ذلك، وهو يراوح بينهما.

1- نقاط القوة:

- التجانس الديني والمذهبي والعرقى

²² عمر محمد معلم حسن، البعد التاريخي للنزاع الحدودي البحري بين الصومال وكينيا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (4 فبراير/شباط 2019) تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/Vee3H>

²³ المصدر نفسه.

يتميز الصوماليون بميزة مهمة للغاية وهي التجانس القومي والديني والمذهبي، فبالمقارنة بغيرهم من مواطني الدول الإفريقية، يمثلون قومية واحدة كبيرة، وهم كلهم مسلمون، والمذهب الشافعي السني هو المذهب السائد في الصومال. وكان من المفترض أن يمثل هذا التجانس وحدة عضوية تمثل أداة للم شمل هذا الشعب تحت قيادة واحدة، وأن تسود حالة وئام وسلم مجتمعي داخلي، لكن كان التشطي المجتمعي والحرب الأهلية هو الإطار الحاكم المهيمن على مسار التاريخ الصومالي لعقود طويلة.

- الأهمية الجيوسياسية

يقع الصومال في القرن الإفريقي، أحد أهم المواقع الجغرافية في العالم؛ لإطلاله على المحيط الهندي والبحر الأحمر، ومقاسمة الصومال لليمن السيطرة على خليج عدن؛ أهم معبر مائي في عالم اليوم، ويقصد بمنطقة القرن الإفريقي جغرافياً ذلك الجزء الممتد على اليابسة الواقع غرب البحر الأحمر وخليج عدن على شكل قرن، وهو بهذا المفهوم يضم كلاً من الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، ويلحق به السودان، وكينيا، وأوغندا²⁴.

وقد مثلت منطقة القرن الإفريقي موقعاً استراتيجياً هاماً للغاية، حيث يسيطر على ممرات مائية حيوية في عدن والمحيط الهندي، وأهمية الصومال تأتي من انتمائه لهذا الفضاء الجيوسياسي وهو ينفرد- مقارنة بدول القرن الأخرى- بميزات خاصة؛ نظراً لكونه يمتلك أطول ساحل يطل على المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية، ويتحكم-من ناحية أخرى- في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب، الذي يتحكم في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما أنه ممر لأي تحركات عسكرية قادمة من دول الغرب إلى منطقة الخليج²⁵.

وليس أهمية القرن الإفريقي وليدة اليوم، فقد كان منذ العصور القديمة محط أنظار القوى والإمبراطوريات المهيمنة، لأهميته الاستراتيجية وإطلاله على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية، ومنذ القرن الـ 15 ازداد التنافس الغربي على النفوذ بهذه المنطقة، بل

²⁴ عبد الله عبد القادر آدم، الصومال والسودان وأهمية الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (26 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/A1N1W>

²⁵ عبد القادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وأفاق إعادة البناء، دراسات إفريقية، العدد 45، الخرطوم، 2011، ص 207.

وتحول هذا التنافس إلى صراع في حالات عديدة، وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها هذه المنطقة الحساسة فقد أصبحت نقطة جذب وتركيز واهتمام من قبل أطراف دولية وإقليمية عديدة تتصارع على مواطن الثروة والنفوذ ومراكز القوة والحضور²⁶.

2- نقاط الضعف

- الطبيعة القبلية للمجتمع الصومالي

تمثل القبيلة بعداً مركباً لا يمكن أن يُعد نقطة قوة أو نقطة ضعف بشكل كامل، لكن بنظرة عامة للسياق التاريخي والاجتماعي للدولة الصومالية، وما عاناه المجتمع الصومالي، يتجلى استعصاء المجتمع القبلي الصومالي على الانسجام والتماهي داخل دولة واحدة، وهذا من العوامل الأساسية التي أدت إلى حالة التشظي التي عانى منها الصومال منذ استقلاله حتى اللحظة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بغض النظر عن أهمية احترام الطابع الثقافي والاجتماعي المكون للمجتمع الصومالي.

- ضعف الجيش الصومالي

أُسست أول نواة للجيش الصومالي عام 1960، وكان الجيش الصومالي يحتل المراتب الأولى في تصنيف الجيوش الإفريقية قبل أن ينخرط ضباطه وجنوده في الصراعات القبلية والتمرد بدعم من إثيوبيا، ويتأثر بسياسات قادة البلاد وتغليبهم المصالح القبلية والشخصية على مصالح الوطن، وهو ما قاد الجيش إلى التفكك ثم الانهيار الكامل عام 1991 وسقوط معداته وأسلحته في أيدي مليشيات قبلية²⁷.

وبالرغم من وجود استقرار نوعاً ما حالياً قياساً بالمرحلة التي أعقبت انهيار الدولة الصومالية إثر بدء الحرب الأهلية في بداية التسعينيات، فإن الجيش الصومالي يواجه تحديات كبيرة، أبرزها نقص التسليح والتدريب.

لذا تواجه حكومة فرماجو مشكلة ضخمة للغاية في حال بدأت قوات حفظ السلام الإفريقية انسحابها من الأراضي الصومالية، لتترك للجيش الصومالي وحده مسؤولية حفظ الأمن، حيث تكثف قدرة قوات الجيش الصومالية شكوكاً قوية؛ لقلّة عددها، وضعف تدريبها، وتعدد ولاءاتها

²⁶ عبد الله عبد القادر آدم، الصومال والسودان وأهمية الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره.

²⁷ قاسم أحمد سهل، هل يرجع الجيش الصومالي من الأقوى إفريقياً؟، الجزيرة نت، (15 أبريل/نيسان 2014)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/baj39>

العشائرية، وتدني روحها المعنوية، وتأخر صرف رواتب أفرادها عدة شهور وهو ما يضطر بعضهم إلى بيع أسلحتهم والانضمام لخصومهم، فضلاً عن مقتل كثيرين منهم في عمليات إرهابية وصراعات قبلية بين أقاليم صومالية²⁸.

هذا الوضع المقلق دفع فرانسيسكو ماديرا، رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي، إلى التحذير من أن سحب القوات الإفريقية بحلول عام 2020، كما هو مقرر، يمكن أن يقضي على أي تقدم أمكن إحرازه؛ لأن الجيش الصومالي غير جاهز لتنفيذ عمليات أمنية؛ حيث ينقص أفراده الأسلحة وضروريات أخرى، ويتجه بعضهم في النهاية للعمل في شركات الأمن الخاصة، فضلاً عن ضعف التنسيق بين الدول التي تتولى تدريبه²⁹.

- الفساد المستشري في بنية النظام السياسي

إحدى العقبات التي تمثل أزمة كبيرة أمام أي إصلاح إداري تقوم به الإدارة السياسية التي يتزعمها فرماجو هو الفساد المتوطن في الجهاز الإداري الحكومي، والذي يشكل عقبة للمساعدات التي تقدم من المجتمع الدولي، وهي الأزمة التي تحتاج إلى حكومة ذات شكيلة قوية، وقيادة سياسية قادرة على إدارة هذا الملف بحكمة، خصوصاً مع التعقدات الناتجة عن تشابكات الوضع القبائلي من جهة، والتنازع أصلاً- من جهة أخرى- على شكل الدولة، وعدم الاتفاق على أي منظومة سياسية وسيادية يمكنها أن تجمع الصوماليين ومن ثم تصبح مؤسسة لها احترامها وقوانينها ملزمة، وقد يكون أصل فكرة الفساد في بنية النظام السياسي راجعاً إلى عدم الاعتراف به، والقبول بحدوده ومنظومته، ومن هنا تكون المشكلة بالأساس ضعفاً في بنية النظام السياسي ذاته.

فهناك قطاع من الصوماليين يرفض فكرة الدولة القطرية، ويعدون لها ضد الشريعة، والسياسيون الصوماليون- الذي يقبلون بوجود الدولة الصومالية القطرية- مختلفون هل يجب أن تعود هذه الدولة على شكل دولة مركزية، أم دولة فيدرالية؟ كما أنهم متشاكسون ومنتازعون أيضاً حول مشروعية من يحكم تلك الدولة؛ أهو الدين، أم القبيلة، أم القوة، أم الحكم، أم

²⁸ عطية عيسوي، مستقبل غامض في الصومال، الأهرام، (30 سبتمبر/أيلول ٢٠١٨)، تاريخ زيارة الرابط 24 يناير/

كانون الثاني <https://goo.gl/rR59wV> 2019.

²⁹ المصدر نفسه.

الشعبية!³⁰

- المشكلات الأمنية

يعاني الصومال مشكلات عديدة، خاصة بالملف الأمني، فلا تزال المواجهات الأمنية مستمرة بين قوات الاتحاد الإفريقي المدعومة من كينيا وإثيوبيا من جهة، وحركة الشباب المبايعة لتنظيم القاعدة من جهة أخرى، وبإعلان جناح في الحركة مبايعته لداعش زاد من التحديات الأمنية داخل الصومال وخارجه.

إلى جانب ذلك فالملف السياسي داخلياً وخارجياً يعاني من عدم الاستقرار؛ فلا يزال هناك توتر ما بين الرئيس ورئيس الوزراء؛ بسبب عدم تحديد دستور 2012 لصلاحيات كل منهما³¹.

- المشكلات الاقتصادية

كان الاقتصاد الصومالي عند الاستقلال قريباً من مستوى الكفاف، وكان يمكن للدولة أن تعتمد على الضرائب الجمركية من التجارة الدولية، وكان أيضاً من السهل جمعها. وبعد قليل فشلت الرسوم الجمركية في تلبية احتياجات الوطن، فاعتمدت الدولة على المساعدات البريطانية والإيطالية، ويذكر أن المساعدات مولت نحو 31 في المئة من الميزانية، وكان هناك أيضاً مشاريع المساعدات الإنمائية والاقتصادية قدمتها دول عديدة تتناقض سياساتها، فقد مول الاتحاد السوفييتي مصنعاً للألبان، وبنّت الصين الشيوعية المسرح الوطني في مقديشو، كما أن الصومال تلقت مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقت أيضاً بعض المساعدات المالية من المملكة العربية السعودية على شكل قروض من دون فوائد. وإذ إن الصادرات والمحاصيل الزراعية تزداد إذا وُجِدَت طرق أفضل ومرافق النقل والمواني، فقد ركزت الدولة على الاستثمار في البنية التحتية، كما استثمرت الحكومة في القطاع الزراعي، وأنشأت مزارع نموذجية في بيدوا وأفغوي وتج وجاله، وأصبح الموز من الصادرات الرئيسية للصومال، وفي أوائل الستينيات تضاعفت قيمة وعدد الماشية المصدرة.

مع كل هذه الجهود المبذولة والنجاحات الملحوظة، كان يظهر أن البلد لا يستطيع التغلب على الاعتماد على المساعدات، وكان الفساد ينتشر في البلاد. وعلاوة على ذلك، كانت واردات

³⁰ عبد القادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، مصدر سبق ذكره، ص 200.

³¹ أحمد أمين عبد العال، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره.

الحبوب الأجنبية تزداد، مما يشير إلى أن القطاع الزراعي لا يلبي احتياجات السكان³². بعدما فقدت دولة الصومال تحالفها مع الاتحاد السوفييتي في أواخر السبعينيات تحولت إلى الغرب. وبسبب كثرة الديون الخارجية على الدولة طلبت مساعدات من صندوق النقد الدولي، ولبت الدولة-طيلة الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات- جميع معايير صندوق النقد الدولي. ومن السياسات التي كان على الدولة تغييرها: إجبار جميع خريجي المدارس الثانوية على العمل، وألغت الحكومة أيضاً احتكارها لسوق الحبوب، كما أعدت الدولة برنامج الاستثمار الذي كان يسمح لكل مواطن باستثمار وطنه³³.

اليوم وعلى الصعيد الاقتصادي يعاني قرابة 75% من الشعب من البطالة، ويقع نحو 90% من الشعب تحت خط الفقر³⁴. وبحسب تقارير حقوقية دولية ثمة 1.1 مليون شخص نازح داخلياً في الصومال، ومليون لاجئٍ تستقبلهم منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يجعل الصوماليين يشكلون إحدى أكبر وأطول حالات النزوح في العالم، كل ذلك بسبب تردي الأوضاع الدائم في بلدهم³⁵.

وتذكر منظمة العفو الدولية أن الصومال تعرض خلال العامين الماضيين لقمح لم يسبق له مثيل، أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد النازحين داخلياً، الذين قُدّر عددهم بحلول نهاية العام بما يقرب من 943000 شخص. وتعرض ما يربو على ثلاثة ملايين شخص لانعدام الأمن الغذائي الذي وصل إلى مستويات خطيرة. وبلغ سوء التغذية مستويات الخطر في المناطق الجنوبية والوسطى، وخصوصاً بين السكان النازحين، وكذلك بين المتضررين مباشرة من الصراع الطويل. وفي أغسطس/آب 2018، أفادت تقديرات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) بأن 388000 طفل يعانون سوء التغذية، وأن 87000 عرضة لخطر الموت ما لم يتلقوا دعماً ينقذ حياتهم³⁶.

³² محمود عبد الرحمن، الاقتصاد الصومالي من الاستقلال إلى انهيار الدولة المركزية، ساسة بوست، (12 مارس/ آذار 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <https://goo.gl/GAXmbC>

³³ المصدر نفسه.

³⁴ أحمد أمين عبد العال، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره.

³⁵ دون مؤلف، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين، تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، 2016-2017، ص 4.

³⁶ الصومال 2017/2018، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، تاريخ زيارة الرابط 13 ديسمبر/كانون الأول 2018. [7hLBvQ/https://goo.gl](https://goo.gl/7hLBvQ)

رغم ذلك فقبيل انتخاب حكومة فرماجو، وبعد انتخابه بمدة قصيرة، شهدت العاصمة مقديشو ومدن أخرى تحولات نسبية في مجال التجارة والاقتصاد؛ بسبب عودة رجال الأعمال الصوماليين في المهجر إلى البلاد، واستثمارهم في قطاعات إنتاجية مختلفة، وتولت شركات أجنبية مسؤولية إدارة مطار مقديشو والميناء، اللذين يعدان أهم مصادر الدخل للدولة، بالإضافة إلى رفع العقوبات المفروضة على تصدير الماشية الصومالية إلى الدول الخليجية، لكن مصير هذه الإنجازات بات اليوم على المحك؛ وذلك للأسباب الآتية³⁷:

- مصير هذا القطاع مرهون بالاستقرار والأمن في البلاد، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه أو ازداد سوءاً فإن الإنجازات التي حققتها القطاع على المحك، كما أنه يتأثر بشكل كبير بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للحكومة والشعب الصومالي، والمؤشرات تدل على أن المجتمع الدولي قد يأخذ خطوات إلى الوراء، وخصوصاً بعد أن أعلنت الحكومة السعودية فرض حظر على استيراد الماشية من الصومال؛ بسبب مرض الحمى القلاعية ومرض الوادي المتصدع.

وتشكل خطوة المملكة العربية السعودية نكسة كبيرة للاقتصاد الصومالي، وهناك مخاوف من أن تكون مقدمة لإجراءات اقتصادية عقابية قد تتخذها بعض الدول العربية رداً على سياسيات الصومال الرسمية تجاه الصراع في منطقة الشرق الأوسط ومصالح الدول العربية في منطقة القرن الإفريقي.

- انخفاض مساعدات الدول المانحة للصومال من جراء القيود والالتزامات المالية التي تعانيها الدول المانحة بسبب الأزمات في الشرق الأوسط وأزمة اللاجئين في أوروبا.

خامساً: حكومة فرماجو - التحديات والرؤية السياسية والاقتصادية

في فبراير/شباط من عام 2017 أُنتخب رئيس جديد للبلاد، هو محمد عبد الله فرماجو، وقد كان الرجل رئيساً للوزراء سابقاً، قبل أن يحتل منصب الرئاسة قبل أقل من عامين، وقد انتخب بواسطة البرلمانين المنتخبين في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2016. ويواجه فرماجو مجموعة كبيرة من التحديات، أهمها محاولة إعادة بناء الدولة الذي

³⁷ ملامح المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في الصومال خلال عام 2017، مركز مقديشو للأبحاث والدراسات، (25 ديسمبر/ كانون الأول 2016)، تاريخ زيارة الرابط 8 فبراير/ شباط 2019 : http://soo.gd/LI4H

يتضمن نزع سلاح الميليشيات المسلحة والفصائل، وإزالة الألغام، وتأهيل منتسبي القوات المسلحة الوطنية، وتفعيل التدخل الإقليمي والدولي، وبدء عودة المهاجرين أو الزوار الذين يبلغ عددهم تقريباً ربع مليون، إلى الدولة، وإنشاء صومال فيدرالي مستقر وسلمي من خلال عمليات سياسية يشارك فيها جميع الأطراف، فضلاً عن مجموعة من الأهداف أعلنها النظام الذي يرأسه فرماجو، وأبرز هذه الأهداف هي:

- إنشاء مؤسسات أمنية موحدة وقادرة وخاضعة للمساءلة، تقوم على احترام الحقوق، وتوفير الأمن والسلامة لمواطنيها.

- إنشاء مؤسسات قضائية مستقلة وخاضعة للمساءلة، قادرة على تلبية الاحتياجات القضائية للشعب الصومالي من خلال توفير العدالة للجميع.

- زيادة تقديم الخدمات بشكل عادل ودائم وبأسعار معقولة، لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية بين المناطق الصومالية والمواطنين، وتعزيز تحقيق الإيرادات بطرق شفافة وخاضعة للمساءلة وتوزيع وتقاسم الموارد العامة بشكل عادل. وعليه فإن الصومال يسعى إلى إقناع الدول المانحة لإعادة بناء البنى التحتية، وتظهر نماذج من هذه المساهمات الدولية كإعادة بناء مستشفى مقديشو الكبير بدعم من الحكومة التركية، وغيرها³⁸.

تواجه حكومة فرماجو أزمة كبيرة أيضاً تتمثل في الملف الاقتصادي، حيث يعاني الصومال أوضاعاً اقتصادية كارثية من جراء الحرب الأهلية والأوضاع السياسية والأمنية المنهارة التي أعقبتها؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء في الدولة نحو 80% من عدد السكان، وتبلغ نسبة البطالة نحو 75% من إجمالي عدد السكان، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قرابة دولارين في اليوم، ورغم أن إجمالي عدد المساحات الصالحة للزراعة في الصومال تبلغ نحو 8 ملايين هكتار، فإن المزرع منها يمثل أقل من 1%، ما يؤدي إلى أنها لا تغطي سوى 20% فقط من السوق المحلية، ويُسْتورد الباقي من الخارج، ما يدل على مدى عجز الحكومة عن استغلال موارد الدولة³⁹.

ورغم ذلك كان الاقتصاد الصومالي قد شهد انتعاشاً في السنوات الأخيرة؛ نظراً لتمكن الحكومة الفيدرالية، بمساعدة الدول الإقليمية والدولية، من طرد حركة الشباب وغيرها

³⁸ المصدر نفسه.

³⁹ أحمد أمين عبد العال، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره.

من المناطق الرئيسية، ولا سيما العاصمة الصومالية، ما مثل فرصة مواتية لرجال الأعمال الصوماليين، خاصة المغتربين منهم من جراء الحرب الأهلية وما تلاها، من العودة إلى الصومال وبدء الاستثمار فيه، وقد ترتب على ذلك حدوث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي 5.6 مليارات دولار عام 2008، وهو أعلى معدل وصل إليه الاقتصاد الصومالي، ليتراجع المعدل مرة أخرى إلى 4.4 مليارات دولار عام 2014. أيضاً دخلت الحكومة الصومالية في مفاوضات مع عدد من الشركات الأجنبية ترتب عليها أن مُنحت تلك الشركات حق إدارة بعض المرافق الحيوية مثل مطار آدان عبد الله الدولي وميناء مقديشو⁴⁰.

وتحاول مجموعة من الدول العربية والإقليمية، مثل تركيا وقطر ومصر والسعودية، التدخل لمساعدة الصومال في محنته من جهة، ومن جهة أخرى توثيق وضع قدمها في منطقة استراتيجية مهمة تمثل ممرًا مائياً مهماً، وتتحكم في مناطق استراتيجية مهمة، كمنطقة عدن، والمحيط الهندي، والقرن الإفريقي، و متماس من أغلب مناطق الصراع بالجنوب العربي والشرق الإفريقي.

سادساً: مستقبل الدولة الصومالية

تحاول حكومة فرماجو بناء سلام (هش) في ظل ضعف الحكومة المركزية من جهة، وتجذر جماعات العنف من جهة ثانية، وكذلك تدخلات بعض الدول الإقليمية (كالإمارات على سبيل المثال) التي ترى حكومة فرماجو متقاربة مع الحكومتين القطرية والتركية.

وتشكل العلاقات الإقليمية والدولية، وخاصة من الأطراف الفاعلة في المسألة الصومالية، وعلى رأسها إثيوبيا، ذات التأثير المباشر على الأزمة في البلد، إحدى أولويات الرئيس الجديد، فمنذ عقود كانت أديس أبابا تؤثر بشكل مباشر في ما يجري في الصومال، وكانت طرفاً فاعلاً في الأزمة الصومالية منذ عقدين، وذلك من خلال فاعلين في الداخل متحالفين معها، كأمرء الحرب وكانتونات الولايات الفيدرالية، وهي الفاعلة في تشكيل بعض الإدارات في البلاد، وهو ما يبرز حجمها القوي في المشهد السياسي الصومالي. وتعد إثيوبيا الدولة القوية في القرن الإفريقي والمدعومة من قبل الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل؛ وتعاني بقية الدول المجاورة من

40 المصدر نفسه.

الضعف والنزاعات الداخلية والقبلية، مثل السودان وإرتيريا وكينيا، وهو ما جعلها كيانات غير مؤثرة في المعادلة الصومالية⁴¹.

على التوازي فإن المجتمع الدولي عليه أن يتمسك بالفرصة المحتملة لتحويل الصومال إلى دولة مستقرة، وذلك بعدم الاكتفاء بتقديم الدعم الإنساني والإغاثي فحسب، بل بالعمل أيضاً على عدة محاور؛ أهمها⁴²:

1- دعم تحقيق التسوية السياسية الشاملة، والتوفيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية بشأن الإطار الدستوري، ونظام الحكم، ودور الجيش وقوات الأمن، وآليات إدماج الجماعات المسلحة في الجيش الوطني، وضبط الحدود.

2- إعادة بناء الجيش وقوات الأمن الصومالية، وهي ضرورة ماسة بعد صدور قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي، في يوليو/تموز 2016، بوضع خطة لسحب (أميصوم) من الصومال، وشرع البعثة في تقليص عدد قواتها في البلاد بنهاية عام 2017، تمهيداً لانسحاب التدريجي، ونقل صلاحياتها للجيش الصومالي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2020.

3- وضع استراتيجية متكاملة لانسحاب (أميصوم) من الصومال، تنفذ في إطار عملية انتقالية جديدة، تتراوح بين خمس سنوات وعشر على الأقل.

4- تحرير إقليميّ شبيلي السفلي والوسطى بالكامل من عناصر الشباب المجاهدين، وذلك لحرمان الحركة من المناطق التي تستخدمها في تدريب المقاتلين وإعداد الانتحاريين.

5- تقديم الدعم للحكومة في بناء الأجهزة والقطاعات المسؤولة عن إدارة ومواجهة الكوارث والحالات الطارئة، وتدريب المتطوعين من المدنيين، واستحداث أساليب لتحذير السكان في حالات الطوارئ، وتوفير أجهزة لرصد الأخطار والإنذار المبكر.

6- دعم الاقتصاد الصومالي، وجهود إعادة الإعمار، ومحاربة الفساد السياسي الذي تحول إلى واقع مُعاش في البلاد، مما أدى إلى تردي مستوى معيشة معظم المواطنين، وصولاً إلى حد المجاعة.

⁴¹ شافعي ابتدون، مستقبل الصومال بقيادة الرئيس الجديد فرماجو، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 20 فبراير/شباط 2017، ص 6.

⁴² أيمن شبانة، (مأزق فرماجو).. مستقبل الصومال في ظل تصاعد هجمات الشباب المجاهدين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط 24 يناير/كانون الثاني 2019.

<https://goo.gl/vqq3mj>

7- تقديم التعويضات اللازمة للمتضررين من الصراع، وإعادة توطين أكثر من نصف مليون من اللاجئين الذين لا يزالون يعانون في الشتات، خاصةً في كينيا وإثيوبيا واليمن.

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة الملامح العامة للأزمات التي يعانيها الصومال، فقدمت في البداية تحليلاً لأهمية الموقع الاستراتيجي للصومال في القرن الإفريقي، والذي يمتد على حدود بحرية هي الأطول في إفريقيا، والذي يطل على المحيط الهندي وخليج عدن، ليكون مؤهلاً بموقعه ذلك أن يكون أحد أهم مراكز التجارة في العالم كما كان قديماً. لكن منذ القرن التاسع عشر وبدء الحملات الاستعمارية الأوروبية، ظهرت المطامع الغربية في هذا القطر الهام، فاستولت على أرضه مبكراً، وتمزقت دولة (الصومال الكبير) بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وإثيوبيا، ثم بعد الاستقلال رسخت عوامل عديدة، ما بين داخلية وخارجية، حالة ضعف شديدة التصقت بالدولة والمجتمع الصومالي حتى الآن، وكانت أبرز هذه العوامل هي: آثار الاستعمار القديم، والاستبداد السياسي، والعسكرة، والصراعات القبلية، والخلافات العشائرية، إلى أن سقطت الصومال في حرب أهلية، أكلت الأخضر واليابس، وعانى الشعب الصومالي طويلاً المجاعة والجفاف، وكانت أهم معاناته مع العصابات السياسية والقبائلية التي أنهكت الدولة وفتنتها. إبان الحرب الأهلية صعّدت بالتزامن مع سقوط الحكومة المركزية حركات إسلامية جهادية دخلت في معارك مختلفة مع الحكومات الانتقالية التي تعاقبت على حكم البلاد، وبدعم غربي أحياناً، وبدعم إقليمي من القوات الإفريقية أحياناً أخرى، كانت تتقدم الحركات الإسلامية للسيطرة على مناطق واسعة بالصومال في أحيان، وتتأخر في أحيان أخرى. وبين مد هذه الحركات وجزرها كان الصومال بقعة استهداف للدول الغربية التي تخشى من تمدد الحركات الجهادية من الصومال إلى غيرها، والعكس.

مؤخراً، انتُخب الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد فرماجو، في العام 2017، وتولى السلطة وهو يحمل على عاتقه أعباء ضخمة، لمشاكل وأزمات كبيرة، بدءاً بملف الأمن الداخلي والخارجي، وتدريب الجيش الصومالي، وجلب مانحين جدد لتطوير قطاع التنمية بالصومال، ومواجهة تحديات الحركات المتمردة، وليس انتهاء بمحاولة فرض سيطرة الحكومة على القبائل

الصومال .. بين التدخلات الدولية والتوترات الداخلية

المشاكسة، تحاول الصومال أن تخرج من عثراتها المتراكمة والمتتالية بجهدا، وبجهد بعض الحكومات المتعاونة، لكن ذلك التعاون بعضه يصدر عن طيب نية، والآخر نيته إبقاء الصومال ضعيفاً كما هو، حتى لا يأتي آتٍ يطالب بـ(الصومال الكبير).

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب

- محمد عبد الغني سعودي، إفريقية شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008.

ثانياً: الدراسات

- أحمد أمين عبد العال، الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي، (22 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 26 يناير/كانون الثاني 2019. <https://democraticac.de/?p=55367>

- آدم شيخ حسن، الصراع السياسي في الصومال: الاستعمار والبعث التاريخي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 17 ديسمبر/كانون الأول 2018. <https://goo.gl/sp3f95>

- أيمن شبانة، «مأزق فرماجو».. مستقبل الصومال في ظل تصاعد هجمات الشباب المجاهدين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط 24 يناير/كانون الثاني 2019. <https://goo.gl/vqq3mj>

- دون مؤلف، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين، تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، 2016-2017.

- رانيا نادي محمد حسين، الفساد السياسي وتأثيره على المؤسسات العامة في الصومال، المركز العربي للبحوث والدراسات، (16 ديسمبر/كانون الأول 2018)، تاريخ زيارة الرابط 18 ديسمبر/كانون الأول 2018. <http://www.acrseg.org/41051>

- سيث ج. جونز، وأندرو م. ليبمان وناثيان تشاندر، استراتيجية مكافحة الإرهاب والتمرد في الصومال، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2011.

- شافعي ابتدون، مستقبل الصومال بقيادة الرئيس الجديد فرماجو، مركز الجزيرة

للدراستات، الدوحة، 20 فبراير/شباط 2017.

- الصومال 2017 / 2018، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، تاريخ زيارة الرابط 13 ديسمبر/كانون الأول 2018. <https://goo.gl/6hLBvQ>
- عبد الرحمن محمود علي عيسى، الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016.
- عبد القادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، دراسات إفريقية، العدد 45، الخرطوم، 2011.
- محسن حسن، النزاع العشائري في الصومال - المنطلقات والمآلات رؤية مستقبلية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2018.

ثالثاً: المواقع والصحف

- جوزيف رامز، انتخاب رئيس جديد في الصومال بين المأزق الداخلي والتكاليف الدولي، المصري اليوم، (20 فبراير/شباط 2017)، تاريخ زيارة الرابط 14 ديسمبر/كانون الأول 2018. <https://goo.gl/TjmyoS>
- عبد الله عبد القادر آدم، الصومال والسودان وأهمية الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (26 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/A1N1W>
- عطية عيسوي، مستقبل غامض في الصومال، الأهرام، (30 سبتمبر/أيلول 2018)، تاريخ زيارة الرابط 24 يناير/كانون الثاني 2019. <https://goo.gl/rR59vV>
- عمر محمد معلم حسن، البعد التاريخي للنزاع الحدودي البحري بين الصومال وكينيا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (4 فبراير/شباط 2019)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/Vee3H>
- قاسم أحمد سهل، هل يرجع الجيش الصومالي من الأقوى إفريقياً؟، الجزيرة نت، (15 أبريل/نيسان 2014)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/شباط 2019. <http://cutt.us/>

baj39

- محمد الأمين وسيدي أحمد سالم، الصومال.. أقاليم مقسمة وأخرى ضائعة، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط 7 ديسمبر/ كانون الأول 2018. <https://bit.ly/1Ias0Ez>
- محمد عمر أحمد، خريطة الحركات والقوى الإسلامية في الصومال، إسلام أون لاين، تاريخ زيارة الرابط 13 ديسمبر/ كانون الأول 2018. <https://archive.islamonline.net/?p=135>
- محمود عبد الرحمن، الاقتصاد الصومالي من الاستقلال إلى انهيار الدولة المركزية، سياسة بوست، (12 مارس/ آذار 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 فبراير/ شباط 2019. <https://goo.gl/GAXmbC>
- محمود نور علي، مستقبل العلاقة بين الصومال وجيبوتي بعد زيارة الرئيس فرماجو لإرتيريا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (9 أغسطس/ آب 2018)، تاريخ زيارة الرابط 4 فبراير/ شباط 2019. <http://cutt.us/NNjYa>
- ملامح المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في الصومال خلال عام 2017، مركز مقديشو للأبحاث والدراسات، (25 ديسمبر/ كانون الأول 2016)، تاريخ زيارة الرابط 8 فبراير/ شباط 2019 : <http://soo.gd/LI4H>
- يوسف حازم، عشر سنين من حرب العشائر في الصومال- من سياد بري إلى صلاّد حسن: هل انتهت الحروب القبلية فعلاً؟، الحياة اللندنية، (8 يناير/ كانون الثاني 2001)، تاريخ زيارة الرابط 14 ديسمبر/ كانون الأول 2018. <https://goo.gl/aFGZP2>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافى.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة

الفاعلة

- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

- الدراسات الحضارية والتنمية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية

والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية،

بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

